للعملات مع الإشارة إلى أن البنوك تضيف هامش ربح على سعر الجملة، ينشئ هذا الهامش عن العمليات الإدارية التي يقوم بها المصرف .

خامساً- أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف النقدي، والصرف الآجل.

- الصرف النقدي: تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف :(سعر البيع) القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية (وسعر الشراء) القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء. عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة **بالأسعار المتقاطعة**
- الصرف الآجل: تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات بعدّ فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد هو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد.

وقد عرف نظام الصرف نمطين أساسين هما:

Scanned by CamScanner

١- **أنظمة الصرف الثابتة** : وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة .ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي لتخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الانتاج والاستثمار والتجارة الدولية.

٢- **أنظمة الصرف المرنة أو التعويم** : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادي. وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.

خامساً- المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف

١- الحجم النسبي وتكامل التجارة، ربما تجدّ الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط نقدياً مع دولة كبيرة نسبياً وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة.

٢- مرونة هياكل الاقتصاد.

٣- القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الإسمية أو الحقيقية.

٤- تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات.

٥- التركز الجغرافي للتجارة.

٦- درجة التطور الاقتصادي/ المالي.

Scanned by CamScanner

٧- استقرار ومصداقية العملة الركيزة.

- **سادساً- المؤثرات الأساسية على سعر الصرف:**

إن اسعار الصرف الأجنبي تتأثر بشكل واضح وأساسي بما يلي :

١- حجم التعامل في سوق الصرف : سواء للتجزئة أو للجملة فلابدّ أن ينعكس على أسعار الصرف الأجنبي سواء بالزيادة أو الانخفاض وذلك وفقاً لحجم التبادل فكلما ازداد الطلب على العملة الوطنية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة تجاه العملات الأخرى.

٢- إن سوق الصرف الأجنبي يتكون من جميع المراكز العالمية المؤثرة على المستوى الدولي فمثلاً سوق فرانكفورت، زيو ريخ ، طوكيو ، لندن وال ستريت ... لأن ثقل التعامل يتكون من مجموع العمليات التي تتم في السوق الدولية والتي أصبحت كسوق واحدة. خاصة بعدّ تقدم وسائل الاتصال.

٣- إن العملات محل التداول في سوق الصرف الأجنبي أو المراكز المنتشرة في العالم هي عملات متجانسة فالدولار مثلاً في طوكيو هو نفسه في سورية.

٤- **مستويات الأسعار النسبية:** حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

٥- **التعريفات الجمركية والحصص:** تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

Scanned by CamScanner

٦- **تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

٧- **الإنتاجية** :في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

سابعاً- أدوات سعر الصرف:

تعديل سعر صرف العملة :عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط:

١. أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.
٢. أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
٣. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.
٤. عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
٥. استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

Scanned by CamScanner

استخدام احتياطات الصرف :في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

استخدام سعر الفائدة :عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة. على سبيل المثال في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

مراقبة الصرف :تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

إقامة سعر صرف متعدد :يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

Scanned by CamScanner